KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة

أ. د. حسنين جابر الحلو

الباحث علي كاظم حميد

كلية الآداب / جامعة الكوفة

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(D).19759

المستخلص

سعى الباحث لبيان ابرز الفواعل الغير الرسمية ومنها المجتمع المدني في صنع السياسات العامة في البلد ، اذ ان المجتمع المدني مفهوم غربي ونشأ في كنف الفلاسفة الغربيين وبرز بشكل مؤثر من خلال مؤلفات الفيلسوف الإيطالي " انطونيوغرامشي" في بداية القرن العشرين ، اما انتشارهُ في الوطن العربي جاء نهاية الربع الأخير من القرن الماضي وبدأ يؤثر في صنع السياسات العامة من خلال أدوات الضغط التي يتمتع بها المجتمع المدني من احتجاجات واعتصامات وجماعة المصالح والأحزاب والاعلام ونحوه ، وانتقل في بداية الالفية الثالثة من مجتمع مدني مطلبي الى مجتمع مدني مشارك في العملية السياسية وصنع السياسات العامة للبلد .

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ، الدولة ، السياسات العامة .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

Contribution of Civil Society in Public Policy Making

Prof. Dr. Hassanein Jaber Al-Helou

Researcher Ali Kazim Hamid

College of Arts / University of Kufa

Abstract

The researcher sought to explain the most prominent non-official actors, including civil society, in making public policies in the country, as civil society is a Western concept that originated in the confines of Western philosophers and emerged influentially through the writings of the Italian philosopher "Antonio Gramsci" at the beginning of the twentieth century. As for its spread in the Arab world, it came At the end of the last quarter of the last century, it began to influence public policy-making through the pressure tools that civil society enjoys, such as protests, sit-ins, interest groups, parties, media, and the like. At the beginning of the third millennium, it moved from a demanding civil society to a civil society participating in the political process and making public policies for the country.

Keywords: civil society, state, public policies.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة :

دور المجتمع المدني في إطار رسم السياسات العام تكتسب اهمي كبيرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن ناحية الإعتبارات العملية تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم فقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ، ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني وإضافة إلى ذلك ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسة العامة، ولا شك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة، كما أنه توجد بعض الإعتبارات الأكاديمية تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لدور المجتمع المدني .ضف إلى البعد الأكاديمي الذي يدخل بنا في عمق العملية السياسية ويتساءل عن آليات تأثير المجتمع المدني على صنع وتنفيذ السياسات العامة وعلى الإمكانيات المتوافرة لهذه المؤسسات لكي تلعب أدوارا أو تعكس مبادرات لتوجيه السياسة

العامة، وهذا دون أن ننسى أهمية منظور السياسة العامة والذي يفتح الباب لتقييم التعاون بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، كما أنه يكشف عن طبيعة النظام السياسي وديناميات العملية السياسية والقوى المؤثرة فيه.

ان مؤسسات المجتمع المدني لا تعمل على إعلام او إخبار صانعي السياسة العامة بمطالبها فحسب انما تعمل أيضاً على تحقيق هذه المطالب. لذلك فهي تبحث عن وسائل خاصة لإقناع أو إرغام صانعي السياسة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العامة بان هذه المطالب تستحق الاهتمام والعناية والاستجابة ، لذلك سيحاول هذا البحث كيفية استخدام مؤسسات المجتمع المدني لهذه الوسائل وتأثيرها في مراحل صنع السياسة العامة؛ وما العوامل التي تزيد من فاعلية هذه المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة.

أهمية البحث :

تهدف الدراسة الى تحريد الدور الذي تلعبه الفواعل الغير رسمية المتمثلة بالمجتمع المدني في رسم السياسات العامة في النظام الديمقراطي والوقوف على مدى اسهام المجتمع المدني في صنع السياسات العام من خلال المجتمع المدني المتمثلة في الراي العام والجماعات المصالح والأحزاب والاعلام في تدعيم الأسس التي تقوم عليها السلطات العامة ومعرفة مدى استجابة النظام السياسي العراقي لهذه الفواعل الغير رسمية وقوة التأثير التي يمارسها المجتمع المدني على النظام السياسي وعلى السياسات العامة للبلد .

مشكلة البحث :

في محاولة التعرف على مدى مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة وطبيعة أثرهُ في النظام السياسي العراقي في مجال رسم السياسات العامة ومدى تأثير المجتمع المدني عبر أدواتهِ المتمثلة بالرأي العام وجماعات المصالح والاعلام ومن خلال طرح الإشكالية الاتية :

" كيف يؤثر المجتمع المدني في طبيعة النظام السياسي في مجال رسم السياسات العامة"

الفرضية :

١) توجد علاقة تأثير و تأثر من طرف المجتمع المدني على صانعي السياسات العامة كلما تأثر صانعي السياسات العامة يؤدي الى تطلعات المواطنين ، وبذلك ؛ تصبح أكثر فعالية وشمولية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢) كلما كانت النظم السياسية أكثر ديمقراطية وتعطي مساحة أكبر للحريات العامة والفردية كان المجتمع المدني تأثير كبير وناجع في مجال رسم السياسات العامة .

منهجية البحث :

"المنهج الوصفي " حيث يعتبر المنهج الوصفي من اهم المناهج المستعملة في البحث العلمي كون يعمل على دراسة المشكلات المتعلقة بالعلوم الإنسانية كافة، لعدم القدرة على إجراء تجارب علمية عليها ؛ كما أنه يعمل على الحصول على نتائج علمية ، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

هيكلية البحث :

تم تقسيم هيكلية البحث الى مبحثين وكل مبحث قُسم الى مطالب ، اذ المبحث الأول جاء بعنوان "أسس ومبتنيات المجتمع المدني والدولة " وجاء المطلب الأول منه "مدخل الى مفهوم المجتمع المدني" واما المطلب الثاني الذي حمّل عنوان " التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني" ، اما المبحث الثاني الذي قسم الى ثلاث مطالب

- المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة .
- المطلب الثاني: الفاعلون الرسميون وغير الرسميين في صنع السياسة العامة .
- المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الأول : أسس ومبتنيات المجتمع المدني والدولة :-

المطلب الأول : مدخل الى مفهوم المجتمع المدني

لم يكن المجتمع المدني بصيغته الحالية وليد الصدفة ولم يظهر بدفعة واحدة ، هو عبارةٌ عن تطور المجتمع البشري عبر مراحل ، حيث انتقلت المجتمعات من مرحلة الى مرحلة تالية من التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، تجمعّت الأفكار والخبرات الخاصة بالمجتمع المدني وهذه الأفكار أدت الى حدوث الانتقال الكامل من مرحلة الكمية الى مرحلة النوعية والتي كانت تطمس بذور تطور من مرحلة فكره ونظرية الى مركز الممارسة العلمية وعلى جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ان المجتمعات الاوربية انتقلت من عصر الاقطاع والسلطة الدينية للكنيسة الى عصر الصناعة وهيمنة الطبقة الوسطى ومن ثم انطمست فكرة المجتمع المدني لفترة طويلة عن الساحة للنقاش العلمي بين الفلاسفة والمفكرين .

وتماشياً مع ما تم ذكره قد يكون هذا الاختفاء هو ظن المفكرين ان مفهوم المجتمع المدني قد حقق أهدافه العلمية والعملية بعدما اضمحلت سلطة الكنيسة [١] السلطة التي كانت سياسة أداة قوة قصرية بيد المجتمع المدني المسيحي الذي أثمر مبدءاً سلطوياً لشرعية السلطة [٢]

وعلية بانهُ اساساً مصطلح اوربي قديم تمت صناعته في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الا ان الارهاصات والتحول في اوروبا من الاستبداد الى الديمقراطية، ثم ضعف تداول المفهوم واضمحل واختفى تقريباً منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر ولم يطفو على السطح من جديد الا مع "غرامشي" [*] وذلك بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الشيوعية في المجتمعات ذات التقاليد البرجوازي [٣]وعليه يمكن القول ان مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح قديم حديث.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لم يَعرف او بقي غامضاً في الكثير من الأحيان في كتب الفلسفة السياسية ، وان مفهوم الدولة هو الأساس في الكتب السياسية ، وعلى أساس بقي المجتمع المدني مهمشاً على حساب الدولة ومن ثم بدأت محاولات في مجاله وتأتي في خانة الجهود كمحاولة لجعل مفهوماً محورياً او مركزياً اذ ينقله من الأطراف الى المركز، ولّد هذا الاعتقاد بان بعده هو الأصل والاساس الجوهري المتين لأي دولة شرعية سياسية وهو المعني عن امن وسلامة الحياة السياسية او فشلها [٤]. ان عودة المفهوم الى الواجهة مره أخرى الذي اتى من النسيان منذ فلسفة القرن السابع عشر السياسية في اوروبا وظهوره وللمرة الثانية على يد المفكر الإيطالي "غرامشي" في بداية القرن العشرين يختلف عما هو علية حالياً في سياق المتغير بنيوي والتاريخي الذي يُولد تطور جديد في النظرية وتراكم المعارف الإنسانية ، بدأت لهُ الظهور على السطح من جديد في ثمانينات القرن المنصرم في التعامل مع النظرية السياسية البولندية بشكل خاص والاوروبي الشرقي بشكل عام من خلال حركة التضامن البولندية [*] في العصيان وتمرد المجتمع ضد سياسة الدولة واختار المجتمع طرق جديدة او خيار غير الانقلابات العسكرية او الإصلاح الحزبي والدكتاتوريات الشمولية وانما حركة اجتماعية مدنية قائم على انتفاضة شعبية غير مسلحة ولا تستعمل العنف ، وظهر شيوع المجتمع المدني في أوروبا الشرقية [٥] واصبح كل تجمع انساني خرج من الحالة الفطرية او الطبيعية الى حالة مدنية بوجود نظام سياسي قائم على اتفاق تعاقدي وبهذه الفكرة ان المجتمع المدني في نظرية القرن الثامن عشر هو المجتمع المنسق سياسيا او المنظم و كل فرد يعبر عن عدم التمايز والجميع ينظم إليه والدولة معاً [٦]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المطلب الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني.

المجتمع المدني هو مصطلح مركب مع بعض المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية نمى وتغير في ألفاظه ودلالاته منذ بدايات ظهوره في القرن السابع عشر حتى الآن، تطور المفهوم في الفكر الليبرالي ويحاكي مع التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم الغربي، وبدأ ينضج المفهوم القديم الحديث عن طريق المدارس الفكرية الكلاسيكية الحديثة في الفكر السياسي الغربي ومنها ما جاء به منظرو العقد الاجتماعي.

وتماشياً مع ما تم ذكره سنعرض مفهوم المجتمع المدني الى معنيين الأول اللغوي والثاني الاصطلاحي.

أولا: المعنى اللغوي :-

مدن بالمكان : اقم به , لغةً لمدينة ، وهي فعيلة ، وتجمع على مدائن ، بالهمز ومدن ومدن بالتخفيف والتثقيل ؛ وفيه قول آخر أنه مفعلة من دنت أي ملكت ؛ قال ابن بري لو كانت الميم في مدينة زائدة لم يجز جمعها على مدن وفلان مدن "المدائن": كما يقال مصر الأمصار.[٧]، ان المعاجم اللغوية القديمة كلسان العرب والعين لم تعرف مصطلح المجتمع المدني في اصل اللغوي سوى الفاظ المدينة والمدن وذلك يعود الى نشأة المصطلح في الحضارة الغربية [٨] حيث ان الموسوعات الفلسفية والعلوم الاجتماعية لم يفرد مكان خاص لمصطلح المجتمع المدني وبدلا من ذلك تظهر كلمة مدني مركبة لعدة مصطلحات مثل الحقوق المدنية ، القانون المدني العصيان المدني وتطلق على الأخير عصيان للقانون المدني ، ان مفهوم مدني ملتصق بالدولة فانفصال المجتمع عن الدولة لا يعني الا الالتصاق والالتحام بينهما [٩]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في المعاجم الغربية

نأخذ نموذج قاموس "أكسفورد" الذي يعرض المصطلح على النحو الاتي

في الحياة المدنية "بخلاف الحياة العسكرية" "in civvy street"

عصيان مدني "civil disobedience"

مدني "civic"

علم الحقوق والواجبات المدنية "of a citizen community"

مدني غير عسكري اهلي "civil disobedience"

القانون المدني "مجموعة قوانين المدنية" "civil law"

الخدمة المدنية في دوائر الدولة "civil service" (١٠)

وهذا يتضح ان مفهوم المجتمع المدني لا ينفصل عن مفهوم الدولة، وفي اغلب هذه المعاني انها تدل على القريب او البعيد للمجتمع المدني.

ثانيا : المعنى الاصطلاحي :-

المجتمع المدني مصطلح غربي ظهر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعد التحولات التي حدثت في الغرب عبر مراحل فترة الاستبداد وتحولها الى مرحلة الديمقراطية البرجوازية ، وهذا التحول الكبير الذي حدث في الفكر السياسي بعد إزاحة مرحلة العصور الوسطى والقيام بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة عما كان في النظام القديم.

وتعرف "امالي قنديل" : المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات المستقلة التطوعية التي تملأ الحيز العام بين الأسرة والدولة وهي لا تسعى الى الربح تهدف الى تحقيق منافع ومصالح المجتمع او

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بعض المجاميع المهمشة من المجتمع [١١]واشار الدكتور "محمد عثمان الخشت" بانه ينبغي ان يكون المجتمع المدني عبارة عن مساحة حرة ومنظمة بين الاسرة والدولة وهو مجتمع مفتوح حر ومنظّم بشكل ذاتي وليس منظماً من قبل الدولة ، ويكون المجتمع المدني منسق بالقانون وبأسلوب ديمقراطي ، ويفصّل "عثمان" بين المجتمع المدني والمجتمع العام حيث الأول اقل عمومية من الثاني . المجتمع المدني عند (عثمان) هو عبارة عن اتحادات ومؤسسات وهيئات وجمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية ... الخ التي يربط بين اعضاءها رباط اجتماعي ليس قائم على القرابة او الدين او المعتقد .اما المجتمع العام يتكون من ثلاث أجزاء هي الاسرة والمجتمع المدني والدولة ، اذ الاسرة تقوم على مبدأ الحب التي يصفها أي الاسرة "الجذر الأخلاقي للدولة" ثم تنتقل الاسرة من الوحدة والانسجام الى التفكك الى افراد يبحثون عن مصالحهم خارج الاسرة الى الحياة الاقتصادية ويظهر الاختلاف والتنوع والصراع نحو المصالح ويتبادلون فيه السلع والخدمات وهذا هو المجتمع المدني في جانبه الاقتصادي ام الاجتماعي فهم بإرادتهم ينتمون الى الجمعيات والمؤسسات الطوعية [١٢].أما رؤية "جون إهرنبرغ (Ehrenberg, John)" ان مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط ولا يتوفر بسهولة قدراً كبيراً من الدقة لا يمكن اختزالهُ بصفة بانه ميدان وسيط للاتحادات الطوعية المدعمة بمعايير ثم عرج "جون إهرنبرغ " الى مفهوم المجتمع المدني عند الأوروبيين الشرقيين اذ يختلف عن الليبرالي الرأسمالية المتقدمة فالأول ينظر الى المجتمع المدني بوصفهِ جمهورية دستورية ثورة بيضاء حسب الرؤية البولندية اما الليبرالي الرأسمالية فهو قائم على أساس الحريات المدنية والمساواة [١٣]، ويعرف "معهد كاتو" المجتمع المدني (بالإنجليزية: Cato Institute) هو مركز بحوث ليبرالي أمريكي مقره في واشنطن العاصمة ، بانهُ تحجيم دور السياسة في المجتمع وتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية ، وهو البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد[١٤]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

وعرض صندوق النقد الدولي تعريفاً للمجتمع المدني الذي وصفة منتديات الاعمال الفاعلة والجمعيات القائمة على أساس ديني والنقابات العمالية وتكتلات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومستودعات الفكر(١٥) ان وصف المجتمع المدني عند "فالح عبد الجبار" (١٦) الذي لا يرى اختزال المجتمع المدني الذي يعرفّ الاتحادات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية او الأهلية مدنية وذهب "عبد الجبار" ان دوائر الأمم المتحدة والأمم الغربية المانحة والمساعدات الدولية هي التي دلت على اختزال المجتمع المدني بالاتحادات والجمعيات وما يماثلها ، و"عند فالح عبد الجبار" أوسع من هذه الروابط وهو يمثل بنى اقتصادية اجتماعية وثقافية متعدد المستويات وتترعرع وتتطور وتنضج كمجموعة من المؤسسات والبنى الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (١٧)

ويمكن ان نعرف المجتمع المدني تعريفاً اجرائياً هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التي لا تهدف الى الربح التي تشمل النقابات والاتحادات والجمعيات والمنتديات والروابط الثقافية والتنظيمات السياسية التي تشمل الحضور الجماهيري ، وتعكس تفاعل وحيوية المجتمع، وتهدف الى احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكل منطقة فصل بين الدولة والمجتمع والتي تبدو مستقلة عن الدولة.

المبحث الثاني : -

مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة:

تساهم مؤسسات غير رسمية في النظم السياسية مساهمة وسطية في صنع السياسات العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة من خلال التأثير في السلطات المعروفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) والية عملها ومدى تطبيق بنود الدستور الذي يعتبر أسمي القوانين وله العلوية على السلطات ويستمد مرتبته العلوية من تصويت الشعب في الأنظمة الديمقراطية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفي هذا الإطار ان صنع السياسات العامة يعود الى الأيديولوجية التي تعكس ثقافة الطبقة المؤثرة بتلك السياسات من خلال النخب الحاكمة وبالمقابل يقابله المجتمع المدني الذي يضغط بدوره على تلك الثقافة في تسير مصالح المجتمع لما يحتوي من قطاعات واتحادات وفئات اخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وهذه الفئات عامل ضغط ورقابة على المؤسسات الرسمية، فالمؤسسات غير الرسمية المتمثلة بالمجتمع المدني حلقة وصل بين النظام السياسي والمؤسسات الرسمية من جهة والمجتمع من جهة أخرى لتحقيق مطالب اجتماعية.

المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة: -

اولاً: لمحة تاريخية للسياسات العامة:

ان اصل كلمة السياسة "pdicy" هي مشتقة من اللغة اللاتينية والاغريقية وتطورت الكلمة الاغريقية "polis" والتي يقصد بها الدولة او المدينة، وفي اللغة الإنكليزية في العصور الوسطى التي تشير الى إدارة الحكومة او تصريف الاعمال "policy"، وتشير مرحلة لاحقة ظهور جلي وتطور المعرفة العلمية من خلال تطور المجتمعات الإنسانية مما عزز من قيام دراسات جديدة ذاتية التشابك بين المعرفة والفعل وارتبط بإجراءات ظهور الحضارة المدنية وتطورها وتحولها من مجتمعات بسيطة وقبلية وشعبية [١٨] وتشكل ظاهرة السياسية خطا طبيعيا يرتبط بحياة الانسان والمجتمعات مع بداية وجود الانسان وبعد مراحل من تطور حياة الانسان واندماجه في المجتمعات على مر التاريخ ظهر شيء من التنظيم واندماج المجتمعات وأصبحت تتمظهر شكل الدولة فكان الاهتمام بقضايا تطور مراحل المجتمعات واهتمام المفكرين بدراساتهم الفلسفية والمفكرين ذات البعد السياسي ظهر للعيان ذلك الجهد الكلاسيكي[١٩] وفي بلاد ما بين النهرين كانت التشريعات السياسية والقانونية القديمة جاءت نتيجة لاستجابة الى زيادة التعقيدات في المدن الحضرية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المستقرة والتي احتاجت الى سياسة عامة لإدارة توزيع السلع والخدمات والتنظيم وحفظ الدفاتر وتنظيم الدفاع الخارجي وحفظ الامن الداخلي وهذا العمل المستمر أدى الى ظهور طبقة متعلمة التي لها القدرة على اظهار المعلومات ذات الصلة بالسياسات العامة الذي يطلق عليهم العالم الأمريكي المتخصص بعلم الاجتماع لاسويل :- " المتخصصون بالرموز، مسؤولين عن التنبؤ بالسياسات" وفي حكم حمورابي (١٧٩٢- ١٧٥٠قبل الميلاد) جمع حاكم بابل شريعته بمساعده اعوانه والتي صيغة لأنشاء نظام عام موحد وعادل بعد اتساع بلاد بابل من مدينة صغيرة الى دولة إقليمية واسعة التنظيم الأمور الاقتصادية والمجتمعات والمدن المستقرة الحضرية تحدد فيها الحقوق والواجبات والف "كونفوشيوس" سنة (٥٥١- ٤٧٩) قبل الميلاد اطروحته الكلاسيكية حول الدولة وعلم السياسة [٢٠] حيث بدأ علم السياسة بعد الارهاصات التي مر بها وكان يدرس من ضمن العلوم الاجتماعية او احد فروعها عندما كان منتمي الى الفلسفة الأخلاقية ، وحظي علم السياسة بالاهتمام وكان ينظر اليه مرآة لعلم القانون والعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية من خلال قواعد دستورية التي تحكم العلاقات بين المؤسسات، إضافة الى ذلك ان السياسة تمثل جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع وأيضا للظواهر الاجتماعية ، ومن ثم انتقلت السياسة من التفكير الضيق في القرن التاسع عشر الى التفكير الجديد الواسع (السياسة في كل مكان) للقرن المنصرم من خلال الية ترابطية يجد امرا ما غير سياسي في ذاته نجده واقعا في القضايا السياسية ، وبعد ظهور المدرسة السلوكية في ستينيات القرن العشرين الذي تحول من الاهتمام بالدولة الى محاور متعددة والنزول الى المجتمع ، ونتيجة لهذا التحول اصبح القوى والجماعات الاجتماعية هي حجر الزاوية للبحث والاهتمام [٢١] .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عندما ظهرت دراسات تتعلق بالقضايا السياسية التي تخص بموضوعات الحياة الإنسانية والاجتماعية اتجه علماء السياسة الى القضايا السياسية العامة وظهرت من خلال دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الاجتماعية والثقافية والاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية وممارستها ودور المؤسسات غير الحكومية والأهلية والافراد وصنع السياسات العامة وتهدف الى موضوعات ودراسات عدة متنوعة مثل سياسة الرفاه وسياسة التمدن وسياسة مكافحة الجريمة وسياسة الحريات العامة [٢٢]

ثانيا: مفهوم السياسات العامة: -

تدخل السياسة العامة في مختلف جوانب حياة المواطنين وتلامسها سواء العامة او الخاصة، فان الدولة تشرع القوانين وتصدر القرارات لتنظيم حياة الناس ومفاصل الدولة وتجسد عملية تنفيذ وتعاون بين أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية حيث يعمل الجهاز التنفيذي لرسم السياسات العامة وبهذا يحقق المصلحة العامة فهي على صله وثيقة بالمجتمع وحياة الناس.

تمثل السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية ودراسة السياسة العامة كغيرها من الدراسات تتطور وتنتج لذلك، تعددت التعريفات حول فهم السياسة العامة والإحاطة بمعرفة جوانبها المتعددة ويذهب هذا التعدد الى وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة بتلك الوظائف والديناميكية المستمرة للمجتمع مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي لوحده فقط وإنما اظهار تأثير المجتمع في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء والجهاز التنفيذي الحكومي، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى مفهوم السياسات العامة [٢٣]حيث يعرف "كار فرديك" (Friedrich)السياسة العامة : هي برنامج سياسي وعمل مقترح لجماعة او لشخص او لسلطة تنفيذية وتنحصر في أروقة محدودة لتوضيح

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الغاية المستهدفة والاهداف المراد معالجتها سعيا للوصول الى الغاية او تحقيق غرض معين [٢٤]، ويذهب "برباره مكلينان – B.mclennan" الى القول هي التفاعلات والتوجهات للعمليات الحكومية لاستجابة المطالب الاجتماعية الى النظام السياسي لتنفيذها [٢٥] ، وعطفاً على ذلك يمكن ان تعرف :وهو اتخاذ القرار الدائم الذي يتميز بثبات الاداء الذي يترتب عليه اتخاذ القرار إذ يمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والمناصرين له والذين يلتزمون به [٢٦] ان عملية صنع السياسات العامة كما يرى فهمي خليفة الفهداوي" تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكراً وفعلاً) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة " [٢٧] وعليه ان السياسات العامة هي نتاج تفاعلات وتجاذبات بين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في صنع السياسات العامة منها رسمية وغير رسمية والمنظمات غير حكومية والقطاع الخاص وهي حزمة تطلعات الظاهرة والمخفية والتي تصاغ باطار وخطط عمل ومشاريع وقوانين ولوائح واحكام قضائية والتي تراعي القيم ومبادئ اثناء التخطيط وإصدار القرارات والاطر الفكرية وهذه الحزمة ملزمة بالالتزام بها اثناء العمل للأهداف والالية المستقبلية المراد إنجازها [٢٨]

المطلب الثاني: الفاعلون الرسميون وغير الرسميين في صنع السياسة العامة : -

أولا:- الفاعلون الرسميون وغير الرسميين :-

هم الافراد الذين لديهم امتيازات ويتمتعون بصلاحيات خولها لهم الدستور والقانون والتي من خلالهما يسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العامة وفي اصل هؤلاء ينتمون لقادة الأحزاب والتيارات والجماعات ويندرج من ضمن صانعي السياسات أمثال أعضاء المجالس التشريعية وأعضاء السلطة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التنفيذية والمحاكم فكلهم يشتركون في السياسة العامة الكل يشارك من موقعه وبدرجات متفاوتة وعلاوة على ذلك أن نُفرق بين أصحاب القرارات ومتخذي السياسات الاساسين ومتخذي السياسات المساعدين فالأول (الاساسيون) يتمتعون بسلطات دستورية وقانونية مباشرة للتصرف فالبرلمانيون يتمتعون بتفويض ولا يحتاجون الى أي جهة رسمية أخرى لتشريع قانون ما اما الثاني غير رسمي فلا يملك تلك الصلاحية بل هم خلف ظهور الفريق الأول ويكون بينهم انسجام وهذا الانسجام لا يحصل مع السلطة التنفيذية والإدارية ولا نجد مثل هذا الفصل في بعض البلدان الافريقية التي لا يكون فيها دساتير مقرة [٢٩] وان صنع السياسة العامة جلها تضم جميع صانعي السياسة الذين يعملون في ميدان العمل الحكومي بالإضافة الى اشخاص اخرين من المهتمين والمختصين هذا أولا وثانيا هناك اشخاص من خارج العمل الحكومي الرسمي والوضع التنافسي فمن يتمتعون بأسلوب الضغط من خلال قوتهم وسيطرتهم على القادة الرسمين او على صانعي السياسة العامة وهذا ما يطلق عليه بأسم (البيئة الأولى) لتشكيل السياسة حيث تتكون هذه البيئة من الجهات ذات الشأن في صنع السياسة العامة فمنهم حكوميون الذي يمثلون السلطات الثلاثة المعروفة بالتنفيذية والقضائية والتشريعية ومنهم غير حكوميين من الأشخاص والجماعات من أصحاب التأثير على صانعي الطرف الأول وهم الرسميون وعليه ينقسم صناع السياسة العامة الى طرفين الأول الرسميون الذي يتألفون من المشرعين ، التنفيذين ، الأجهزة الإدارية ، المحاكم والطرف الثاني جماعة المصالح و الأحزاب السياسية والمواطنون [٣٠] وتجدر الإشارة الى ان المحاكم وهي مؤسسة قضائية المعنية بوضع وصنع السياسات العامة القضائية وعلى الرغم من كون القضاة ليسوا سياسيين لهم الدور في التفسير ما هو مطلوب بالقانون الجديد او سياسة عامة لأنهم يشاركون مع المشرعين والتنفيذيون وتفسير السياسة العامة من خلال البت في القوانين الدستورية التي تتفق مع الأخير من عدمه ويأخذ القضاء

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الدور الوسيط بين واضعين السياسة العامة وبين مطبقين لهذه السياسة من خلال التوضيح وفك الالتباس، فالمحاكم الدستورية والقضائية لها دور في صنع السياسة العامة من خلال استخدام سلطتها في تفسير [٣١] وفي الولايات المتحدة الامريكية يؤثر القضاء تأثيراً واضحاً في رسم السياسة العامة للبلد حيث لا يوجد دولة في العالم لها هذا التأثير الا في القضاء الأمريكي في رسم السياسة العامة سواء على المستوى القومي او المحلي ، وهذا التأثير ناتج من خلال تفسير السياسة العامة او من خلال تعديل النصوص ومراجعتها حيث تبت في القضايا سواء تطبيق او مضمون السياسة العامة ، والمحكمة اتخذت سياسة عامة في مختلف القضايا المعروضة مثل منع الفصل والتمييز في النظم المدرسية داخل المدارس الحكومية واعتبرت أي تشريع من قبل جميع الولايات في هذا الصدد غير دستوري [٣٢]

ثانيا: جماعة الضغط : -

وتندرج جماعة الضغط من ضمن المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة يمكن تميز جماعة الضغط بجميع اشكالها ومكوناتها بما فيها نقابات ومنظمات المجتمع المدني وارباب العمل، ولذلك لا يقتصر صنع السياسة العامة على الفواعل الرسمية المتمثلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والهيئات الإدارية بل يشمع الامر فواعل أخرى لا تندرج ضمن أجهزة الدولة.

ويشير مفهوم جماعات الضغط الى جماعة من الأشخاص تجمعهم علاقات اجتماعية وتجمعهم علاقه ذات هدف محدد ومعين وتفرض نمطاً معيناً من السلوك الجماعي وتَجّمع هؤولاء الافراد يقوم على هدف مشترك او بينهم مصلحة مشتركة يدافعون عنها بالوسائل المتاحة لهم ويسعون الى الضغط على سلطة الدولة لكي تتخذ الدولة قوانين وقرارات لصالحهم وتحقق أهدافهم المشتركة وعلى سبيل المثال لا الحصر جماعات الضغط هي (النقابات والاتحادات والمجتمع المدني والنوادي السياسية) [٣٣] وتعرف كذلك وهم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جماعة تلتقي في الأهداف تجمعهم سمات وخصائص معينة يسعون لإبراز التأثيرات المطلوبة في المنهج الذي يتخذه صناع السياسة العامة نحو قضاياهم ومطالبهم وتوجيهها لتحقيق أهدافهم المشتركة ومن تلك الجماعات هي النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والجمعيات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وحتى الدينية ونحوها ، حيث تسعى هذه الجماعات للتأثير في صناع القرار للالتفات الى قضاياهم ومشاكلهم والذهاب الى اتخاذ قرارات لها صفة السياسات العامة لما تمتلك تلك الجماعات من قوة مستمدين ذلك من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع صانعي السياسات العامة [٣٤] وفي هذا الاطار ان جماعة الضغط غير محددة العدد تتباين في محاورها وانشطتها مع تباين المجتمعات التي ترعرعت فيها ، وان جماعات الضغط لا تنشا من فراغ فهي مزروعة داخل المجتمع له أبنيته ونشاطاته وفي مراحل تطور المجتمع وتعقد تلك الجماعات وتكون بارزه في المجتمع وتعقده ، وعليه ان اهداف تلك الجماعات اما اقتصادية مادية تسعى للربح وتضغط على النظام السياسي من اجل تلبية مصالحها او تكون ذات بصمة أيديولوجية تدافع عن قيم ومبادئ معينه [٣٥] .

ثالثا: الرأي العام:

الرأي العام في جماعة او مجتمع معينة يظهر للعلن وجهات نظره وموقفه في مسألة عامة سواء كانت محلية او دولية والرأي العام متحرك بالنسبة الى قضاياه ويستجيب الى المتغيرات المحكومة او المستقلة التي تتصل بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، والرأي العام مفهوم واسع ولا يوجد تعريف محدد له مانع جامع وان هناك اكثر من خمسين تعريفا له وهذا التوسع ناتج من عدم اتفاق الباحثين والمختصين شأن الرأي العام ويعزو ذلك الى تصنيفه الى عدة أشياء وليس ثابت وليس اسما لشيء مما أدى الى كثرة تعاريفه [٣٦] ، وتجدر الإشارة الى ان استخدام الراي العام كمصطلح لأول مره يعود الى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اواخر القرن الثامن عشر ويعد "نيكر" وزير المالية الفرنسي قبل الثورة الفرنسية أول من استخدمه باعتباره قوة سياسية، وتذهب بعض الأبحاث الى ان "ميكافيلي" من اوائل الذين طالبوا باهتمام باتجاهات الراي العام ومن بعده جاء "مونتسكيو" الذي اشار بمصطلح "الروح العامة" وعبر عنه "جان جاك روسو" بمفهوم الإرادة العامة [٣٧] وبناء على ذلك سوف نذكر بعض التعاريف التي تلبي الدراسة :-

يقصد بالراي العام رأي فرد أو مجموعة من الأفراد تجاه حقوق او مطالب أو قضية معينة في ظرف ووقت معنيين ثم تتوسع هذه المطالب بالتفاعل والاندماج ليكون رأياً عاماً وشيوعاً واسعاً ومقبولية من المجتمع، والرأي العام يشارك في وضع ورسم السياسات العامة في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية [٣٨]وتشير الموسوعة السياسية الراي العام هو عبارة عن اتجاه اغلبية مجتمع ما في مسالة معينة إذ تتوحد الآراء وتصبح القضية مؤثرة في المجتمع او تهمة او تعرض عليه واذا ما أراد الراي العام اذا عبر عن نفسة اما يلتحق بها ويناصرها او يتخلف عن قضية ما وغالباً ما تكون القضية موجهة للسلطة الحاكمة ،والراي العام ليس حتميا بالثبات وقد تتغير اراءه في مسالة معينة من وقت لأخر[٣٩] ويذهب "فلوريد البرت" (Floyd Allpot) الى ان " الراي العام هو عبارة عن تعبير جمع كبير من الافراد عن آرائهم في موقف معين اما من تلقاء انفسهم او بناء على دعوة توجه اليهم بخصوص مسالة نهائية معينة من خلال شخص او اقتراح ذي أهمية واسعة النطاق بحيث يكون شبه المؤيدين او المعارضين من الكثرة والاستمرار كافية التأثير على افعالهم بطريق مباشر او غير مباشر تجاه موضوع هم بصدده"[٤٠] فالرأي العام يؤثر بالسياسة العامة من حيث وجود علاقة فيما بينهما على أساس ان ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعلهُ السلطة سلباً او إيجاباً فالعلاقة بينهما هي علاقة دائرية مستمرة فالرأي العام يؤثر بالسياسة والعكس صحيح وهذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السياسي الموجود والسائد وحسب الإرهاصات الموجود ونوع القضية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المطروحة ودرجة تمسك المجتمع بالقضية المطروحة ، ووجود المؤسسات الدستورية التي تعزز تدفق الراي العام حر ويرسم السياسة العامة وان اغلب متخذي السياسات العامة لا يمكن ان يتجاهلوا الراي العام في اختياراتهم [٤١] والجدير بالذكر ان في النظم الديمقراطية من اهم الفوارق التي أشار اليها "لندبلوم" بين النظم الدكتاتورية والنظم الديمقراطية هو أن المواطنين في النظم الديمقراطية يختارون صناع السياسات ومتخذي القرارات عبر عملية الانتخابات" [٤٢]ويرى بعض علماء السياسة أن هذه العملية تعزز مكانة دور المواطن الفاعل في مساهمة صنع السياسات العامة، لأن اختيارهم لممثليهم يعني تخويلهم للتوجه نحو سياسات عامة دون غيرها، فالمشاركة بالانتخابات يضع المواطن بصمة معلناً موافقته على السياسات من خلال ممثله الذي يشارك في صنعها. وبذلك تصل رغبات المواطنين واحتياجاتهم إلى متخذي السياسات، وهذه المشاركة وإن كانت بطريقة غير مباشرة ولكنها ناجعة [٤٣] ويتوقف حجم التأثير على طبيعة النظام السياسي ،وان المشاركة الحقيقية للراي العام يأتي عبر الممارسة الديمقراطية وتدعي كل الأنظمة السياسية انها تحتكم الى الراي العام في صناعة قراراتها ووضع سياساتها ، ويرجع تأثير الراي العام في مساهمته في صنع القرار الى عصر العولمة وثورة الاتصال والمعلومات المعاصرة والتطور التكنلوجي الذي عبد الطريق امام الهياكل غير الرسمية في المساهمة في صنع القرارات السياسية لما يخدم متطلباتها وأهدافها وهذه المساهمة انتجت تخوف شديد من ظاهرة الراي العام ليصبح قوة حقيقية [٤٤]

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة: -

مرّ المجتمع المدني في مرحلة الحرب العالمية الأولى والثانية بمرحلة أصاب بها المجتمع المدني بتراجع كبير بسبب طبيعة الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت وفشل عصبة الأمم في أداء وظيفتها وانتشار الفكر الشمولي اليميني المتطرف وسيطرة الأنظمة الدكتاتورية الفاشية والنازية حيث لم يكن المجال مفتوحا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بشكل يستطيع ان ينهض المجتمع المدني الا من خلال النشاط السري او من شخصيات مؤثرة التي امتدت من مرحلة ١٩١٨م الى١٩٤٥م فعرف المجتمع المدني أزمات كثيرة نتيجة الصراع الايدلوجي ، لقد تطورت ظاهرة المنظمات غير الحكومية بشكل ملفت في الربع الأخير من القرن العشرين وبقيت المنظمات غير الحكومية في تطور الى ان تم الاعتراف الحقيقي والدافع القانوني والمعنوي لهذه المنظمات من خلال ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء في المادة ٧١ التي تنص على "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية ...."[٤٥] ويؤثر المجتمع المدني في الدولة عادة من خلال مجالس التشريع النيابية ومجالس الشورى والصحافة والاعلام وجماعات الضغط والمصالح وشبكات الاتصال غير المعلنة وغير الرسمية كالجماعات القرابية والزملاء والأصدقاء واللجوء الى القضاء او التظاهر والاعتصام والمقاطعة، ويشكل المجتمع المدني مع الدولة المنظومة السياسية التي يطلق عليها المفكر الإيطالي "غرامشي" الدولة الموسعة التي أشار بها الى المنظومة السياسية بنصفيها المدني والسياسي الذي يحوي المجتمع المدني التنظيم السياسية للمجتمع بنقابته واحزابه السياسية وتياراته وتحتفظ الدولة بسلطتها السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة [٤٦] وتماشياً مع ما تم ذكره ان المجتمع المدني يأخذ دوره في مساهمة صنع السياسات العامة من خلال تأثيره واستقلاله وتمرير متطلبات المجتمع الى مؤسسة النيابية والتشريعية ومنها تصاغ في اطار مشروع القوانين وإصدار قوانين تساهم في صنع سياسات عامة وتطبيقها من خلال الحكومة بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع ، وان استبعاد المجتمع المدني وتحجيم دورة وفقدان احد اركانه وهو الاستقلال وعدم الانسجام بينه وبين مؤسسات الدولة وفقدان سمع الحكومة للمجتمع المدني وتجاهله وضعف التواصل بين النظام السياسي من

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

طرف والمجتمع المدني من طرف ثاني فهذا ينتج سلطة تنفيذية محكمة لا تعطي الحق في إبداء الرأي يؤدي الى فشل السياسة العامة من تحقيق أهدافها وينحصر تحقيق المطالب والمصالح لفئة معينة من المجتمع دون الاخر وهذه الفئة المستفيدة مرتبطة بالنخب السياسية الحاكمة ولا تحقق السياسة العامة الا في نطاق ضيق [٤٧] ، وهنا يأتي دور المجتمع ليضاف الى دور المؤسسات الرسمية لما يحتوي من قطاعات وفئات اجتماعية وسياسية واقتصادية في صنع السياسات العامة ومن اجل تحقيق أهداف ومصالح المجتمع ولتفيد مطلبه من خلال عامل الضغط وممارسة الرقابة على مؤسسات النظام السياسي في سبيل تحقيق مطالبه فتكون مؤسسات المجتمع المدني جهة الاتصال بين نظام الحكم ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع وتعمل ذلك من خلال نقل احتياجات المجتمع الى السلطة، وهذا لا يتحقق الا بوجود منظمات فاعلة تقوم بإيصال وربط بين الدولة والمواطنين ، وعليه تقوم هذه المؤسسات في تعبيد الطريق امام المجتمع لتأثير في صنع السياسات العامة واتباع كافة الطرق لتحقق هذا التأثير، ووجوب الانتقال من الدور المطلبي والخدمي المقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفعال والمؤثر في صنع السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح ايضاً [٤٨] ومثال على ذلك اتجه الاتحاد العام للمرأة وهو احد منظمات المجتمع المدني في فلسطين من نسج التحالفات مع القوى السياسية والمجتمعية على الرغم من تقاطعها مع اهداف ورؤيا النسوية في تبني مقترح القوانين التي تساند وتعزز المساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الانسان واتجه الاتحاد بتشكيل ائتلافات نسوية وتقديم مقترحات قوانين للإقرار في مجلس التشريعي وممارسة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية وحضور جلسات مجلس النواب لدى مناقشة قانون المقترح بخصوص المرآة بهدف التأثير على أعضاء المجلس واستخدم الاتحاد العام للمرآة كافة الوسائل المتاحة واعلام الجماهيري وحث نقابة العمال للمساندة والانضمام للاتحاد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

النسوي وبالفعل صدر قانون العمل رقم (٧) لعام (٢٠٠٠م) الذي ينص على عدم التمييز بين الرجل والمرآة كما ينص كذلك على حماية العاملات [٤٩] ومن زاوية أخرى ان عدم مشاركة المجتمع المدني في مساهمة صنع السياسات العامة يعود الى النظام السياسي للبلد فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية ،يوجد نمطان من العمل السياسي **الأول** الذي يقوم على طريق التفاعل المؤسسي الذي يتم عبر مؤسسات السلطة وفي هذه الحالة ان تأثير المجتمع المدني على الدولة في أوج عنفوانه واعلى درجاته الذي يصل تأثيره على صياغة الدولة واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغيرها بصورة دورية **والنمط الثاني** وهو في ادنى درجاته فيكون تأثيره شبه معدوم ويقتصر الأمر على السخط الصامت او اللجوء من قبل بعض المجموعات الى العنف والتدمير والاغتيالات والخروج على قوانين الدولة وعدم الالتزام بكل ما يصدر عنها [٥٠] وتجدر الإشارة الى ان الدساتير وما يتضمنه من حقوق وحريات للأفراد فكلما كانت هذه الرقابة منتجه وقوية كلما كان التقيد بالدستور محكماً وقوياً. والعكس من ذلك كلما كانت الرقابة من قبل المجتمع ضعيفة او منعدمة كلما كان احترام الدستور انتقائيا وحسب المصلحة ، وعليه ان احترام القواعد الدستورية انما يرجع الى مراقبة الافراد لحكامهم ، إلا ان المجتمع لا يمكنه التأثير على تصرفات الحكام ما لم يكن رايهم مستنيراً ناضجاً ومنضماً[٥١] وهذا ما يَعرف بالثقافة السياسية التي تعني ذلك الجزء من ثقافة المجتمع التي تحوي القيم والمعتقدات والمواقف التي تقوم بها الحكومة وما عليها ان تقوم بها وطبيعة العلاقة بين المواطنين والحكومة وتنقل الثقافة السياسية من جيل لأخر من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية والتي من خلالها يتفاعلون ويتعرفون مع محيطهم ومع قادة السلطة من السياسيين بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءاً من سيكولوجيتاهم ويترجمونها الى سلوك حياتي سياسي [٥٢] ومن الواضح ان هذا النوع من الرقابة له الاثر البالغ في الرقابة على اعمال

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السلطة التنفيذية ومنعها من التعسف وبهذا المعنى فان منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الافراد وحرياتهم وتمثل الاسلوب الامثل في احداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الافراد على اصولها وآلياتها فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون ومن الجدير بالذكر ان العراق قد اهمل دور هذه المؤسسات في وقت سيطرت فيه السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية اعتباراً من تأسيس الدولة العراقية وصدور القانون الاساسي العراقي عام ١٩٢٥م على الرغم من ما منحه هذا الدستور من ضمانات في تأسيسها. وكان للمراسيم التي تصدرها الحكومة اثر بالغ في إلغاء دور هذه المؤسسات لاسيما المرسوم رقم (١٩) الصادر في ايلول عام ١٩٥٤ الذي الغت فيه الحكومة كافة الجمعيات والنوادي ودور التمثيل المجازة في العراق في ذلك الوقت والذي بلغ عددها (٤٦٨) جمعية ونادٍ في كافة انحاء العراق[٥٣]

الخاتمة:-

تُعد منظمات المجتمع المدني والبيئات الاهلية غير الحكومية بمثابة النسق الثالث أو القوة الثالثة في العالم بعد الحكومات والقوى السياسية كما تصنفها منظمات الأمم المتحدة ، وهي تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والناس ، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام وهي التي تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع ، وبذلك تُشكل جزءاً أساسياً من بنى المجتمع المدني . الذي يمكّن الانسان من المشاركة والإعلان عن رأيه وتلبية حاجاته وتنمية طاقاته والسيطرة على حياته وذلك يؤشر اهمية دور منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة كونها على تماس مباشر مع احتياجات المجتمع ولكوها تُعد من الموارد البشرية الفاعلة والقادرة على تنفيذ البرامج الاصلاحية في التنمية المستدامة من

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والحكم الرشيد . فقد توصل البحث الى عدة استنتاجات ومن ابرزها :-

١. يستطيع المجتمع المدني تنبيه السلطات إلى وجود قضايا ومشكلات التي تحتاج إلى معالجة وإدراج ضمن برنامج الدولة, وذلك انطلاقاً من التشاور مع مختلف الهيئات الرسمية لتُنقل إلى صانعي السياسة العامة. وهذه المبادرات والمقترحات تُعد نقطة البداية في المشارك في نقل متطلبات المجتمع الى صانعي السياسات العامة .

٢. ان المجتمع المدني يأخذ دوره من خلال استقلاله وتمرير متطلبات المجتمع الى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في اطار مشروع القوانين وإصدار قوانين تساهم في صنع سياسات عامة وتطبيقها من خلال الحكومة بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع

٣. أنّ استبعاد المجتمع المدني وتحجيم دورة وفقدان أحد أركانه وهو الاستقلال وعدم الانسجام بينه وبين مؤسسات الدولة وفقدان سمع الحكومة للمجتمع المدني وتجاهله وضعف التواصل بين النظام السياسي من طرف والمجتمع المدني من طرف ثاني فهذا ينتج سلطة تنفيذية محكمة لا تعطي الحق في إبداء الرأي يؤدي الى فشل السياسة العامة من تحقيق أهدافها .

٤. ضعف المجتمع المدني من الانتقال من الدور المطلبي والخدمي المقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفعال والمؤثر في صنع السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح ايضاً .

٥. المجتمع المدني يسلك طريق التفاعل المؤسسي الذي يتم عبر مؤسسات السلطة وفي هذه الحالة ان تأثير المجتمع المدني على الدولة يكمن من خلال أدوات الضغط مثل الاحتجاجات والاضراب والأحزاب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والاعلام التي تصل تأثيره على صياغة الدولة واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغيرها بصورة دورية .

٦. ان جماعة الضغط غير محددة العدد، تتباين في محاورها وانشطتها، وان جماعات الضغط لا تنشا من فراغ فهي مزروعة داخل المجتمع له أبنيته ونشاطاته وفي مراحل تطور المجتمع ، وأن تلك الجماعات تنحصر متطلباتها اما اقتصادية مادية تسعى للربح وتضغط على النظام السياسي من اجل تلبية مصالحها او تكون ذات بصمة أيديولوجية تدافع عن قيم ومبادئ معينه وفي كل الامرين فهي تصب في صالح المجتمع .

الهوامش:

(١) علي ،ناصر الشيخ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، مركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات ط١ ٢٠١٠ ص ١٧

(٢) إهرنبرغ ،جون ،المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ت علي حاكم صالح وحسن ناظم ، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ لبنان بيروت ٢٠٠٨ ص١٢١

(*) أنطونيو غرامشي فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، ولد في بلدة آليس بجزيرة ساردينيا الإيطالية عام ١٨٩١، درس في كلية الآداب حيث عمل ناقدا مسرحيا عام ١٩١٦. انضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه وأصبح عضوا في أمانة الفرع الإيطالي من الأممية الاشتراكية، في ١٩١٩ اعتقل لأول مرة بسبب تأييده للجمهوريتين الهنغارية والروسية وفي العام ذاته تنشيط حركة مجالس العمال في تورينو انتخب نائبا عام ١٩٢٤ وترأس اللجنة التنفيذية للحزب، أودع السجن بناء على أمر من موسوليني حيث أمضى العشر سنوات الأخيرة من عمره قبل أن يموت تحت التعذيب في ٢٧ أبريل ١٩٣٧. ومن السجن يعلن قطيعته مع ستالين وفي السجن كتب مؤلفه دفاتر السجن. انظرر،غرامشي ، قضايا المجتمع المدني ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ص ٧

(٣) زغل ،عبد القادر ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني دار كنعان للطباعة والنشر ط١ دمشق ١٩٩١ ص١٣٦

(٤) كيشانة، محمد، المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية، مركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الناشر المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة ،ط ١ ، ٢٠١٧ ص ١٦

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(*) حركة تضامن هي نقابة عمالية غير حكومية أسسها ليخ فاونسا وآخرون، في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٠، في مدينة لينين وأصبحت أول نقابة عمالية في الكتلة الشرقية. وتميزت بانتشارها واسع النطاق، وعدم ميلها إلى العنف، كما عملت على مكافحة الشيوعية، التي كانت في أوجها حين ذاك، ويُنسَب إليها الفضل أيضًا في سقوطها. حاولت الحكومة الشيوعية البولندية من ناحيتها التصدي لهذه الحركة بإقامة الأحكام العرفية عام ١٩٨١م، وتلتها عدة سنوات من القمع السياسي، وفي النهاية، أُجبرت الحكومة على التفاوض. وأسفرت محادثات المائدة المستديرة بين الحكومة والمعارضة التي تقودها حركة التضامن إلى إجراء انتخابات شبه حرة عام ١٩٨٩م. من العام نفسه، شُكلت حكومة ائتلافية بقيادة حركة التضامن. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، انتُخب فاونسا رئيساً لبولندا. وسرعان ما أعقب ذلك، حل الحكومة الشيوعية، وتحولت بولندا إلى دولة ديمقراطية حديثة

(٥)بشارة ،عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ط٦ لبنان بيروت ٢٠١٢ ص٤٣ ص٤٤

(٦)عبد الجبار ، فالح ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، الفرات للنشر والتوزيع ط١ بغداد – بيروت ٢٠٠٦ ص١١

(٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ، دار بيروت للطباعة والنشر المجلد الثالث عشر، ١٩٩٢ ، مادة مدن ص٤٠٢.

(٨) كيشانة ،محمد ، م ، س، ص ١٧

(٩) بشارة ،عزمي ، م ، س، ص٨١ص٨٢

(١٠) قاموس أكسفورد قاموس انجليزي عربي ، دار صادر ، بيروت ص٢٢٢

(١١) قنديل اماني ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مطبعة ،القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨ ص ٨

(١٢) الخشت ، محمد عثمان ، المجتمع المدني والدولة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ، ٢٠٠٧ ص٩ ص١٠

(١٣) إهرنبرغ ، جون ، م، س ، ص٤٤٠

(١٤) ادواردز، مايكل ، المجتمع المدني النظرية والممارسة ، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين ، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، طبع بيروت لبنان ، ٢٠١٥ ص ١٨

(١٥) صندوق النقد الدولي، المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، بدون طبع وسنة ص٣

(١٦) فالح عبد الجبار، (مواليد بغداد ١٩٤٦م -وتوفي عام ٢٠١٨م في بيروت عاصمة لبنان)، عالم اجتماع عراقي، غادر العراق عام ١٩٧٨. عمل أستاذًا وباحثًا في علم الاجتماع في جامعة لندن، مدرسة السياسة وعلم الاجتماع في كلية بيركبيرك، والتي كان قد حصل فيها على شهادة الدكتوراه. تخصص بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتتناول أعماله: الدين، ودور القانون، والصراع الديني، والمجتمع المدني. تحدث الألمانية بالإضافة إلى العربية والإنكليزية. للمزيد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

انظر، وضاح فاضل العنبكي إشكالية الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار ، مركز الرافدين للحوار ، ط١ بيروت / النجف الاشرف ٢٠٢١ ص١٧

(١٧) عبد الجبار ، فالح ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، ترجمة هبة قبلان ،طباعة الفرات للنشر والتوزيع ط١ ٢٠٠٦ ص٧ ص٨

(١٨) دن، ويليام، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية ١٤٣٧ هـ ، ص ٩٢ ص٩٣

(١٩) الفهداوي ، فهمي خليفة ، السياسة العامة(منظور كلي في البنية والتحليل) دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن ٢٠٠١ ص ٢٦

(٢٠) ن، دن، ويليام، م، س، ص٩٤

(٢١) الفهداوي ، فهمي خليفة ، م، س ، ص ٢٧-٢٩

(٢٢) الفهداوي ، فهمي خليفة م ، س، ص ٣١

(٢٣) الحديثي ، د. مها عبد اللطيف مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ٢٠٢١،، بحث منشور على الموقع المركز https://www.politics-dz.com/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٢/١٤ ، ص٥

(٢٤) اندرسون، جيمس ، صنع السياسات العامة ، ترجمة د. عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، لبنان بيروت ص١٥

(٢٥) الفهداوي ، فهمي خليفة م ، س ،ص ٣٣

(٢٦) الحديثي ، د. مها عبد اللطيف م ، س ، ص ٦

(٢٧) الفهداوي ، م ، س، ص٣٨

(٢٨) عثماني ، علي ، المنظمات غير حكومية كفاعل جديد في تحقيق السياسات العامة (حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة نموذجا)مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، المجلد السابع العدد٢ لسنة ٢٠٢٢ ص ٧٩٨

(٢٩) اندرسون ، جيمس ، م، س ، ص٥٥

(٣٠) الفهداوي ، م ، س ، ص٢١٥

(٣١) م ، ن ، ص٢١٧

(٣٢) اندرسون، جيمس، م، س ، ص٦١

(٣٣) بوعيسى ، عزة ، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة (ارباب العمل في دول المغاربة انموذجا) مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة مولود معمري ، الجزائر مجلد ١٣، العدد٢ ، ٢٠٢١ ص٥١٥

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة ـ جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٣٤) العبيدي ، مثنى فائق مرعي ، مقاربات نظرية في السياسات العامة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ٢٠١٩ ص٩٣

(٣٥) الحديثي ، د. مها عبد اللطيف، م ، س، ص٢٨

(٣٦) النجفي ، مصطفى سالم ، دور الراي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق ، مجلة الرافدين ، المجلد العاشر ، العدد ٣٨ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤٢

(٣٧) ال غزاي ، ماجد محيي، المشاركة السياسية الاليات والعوامل المؤثرة (دراسة نظرية) دار الرياحين للنشر والتوزيع ، لبنان ،بيروت ص٩٩

(٣٨) المشاقبة ، امين ، السياسة العامة اطار نظري تحليلي، ورقة عمل الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ٢٠١٥ ص ٨

(٣٩) حسين ، الكوثر عبد الباري ، اثر الراي العام في السلوك السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ص٢١٥

(٤٠) النجفي، مصطفى سالم ، م ، س ، ص٢٤٥

(٤١) العبيدي، مثنى فائق ، م ، س ، ص٩٧

(٤٢) اندرسون ، جيمس ، م ، س، ص٦٨

(٤٣) اندرسون ، جيمس ، م ، س، ص٦٩

(٤٤) حسين ، الكوثر عبد الباري ، م ، س ، ص٢٣٤

(٤٥) عثماني ، علي ، م ، س، ص٨٠٠ ، ونظر : كذلك ميثاق الأمم المتحدة الفصل العاشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المادة ٧١

(٤٦) ال غزاي ، ماجد محيي ، م ، س، ص ١٣٩، ص١٤٠

(٤٧) الحديثي ، د. مها عبد اللطيف، م ، س، ص٣٥

(٤٨) العبيدي، مثنى فائق ، م ، س، ص٨٨

(٤٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات الاجتماعية وتقييمها في بلدان الإسكوا ٢٠١١ ص ١٢

(٥٠) ال غزاي ، ماجد محيي ، م ، س، ص١٤٣

(٥١) مازن ، راضي ليلو ، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق ، جامعة القادسية ، كلية القانون ص١٠

(٥٢) اندرسون م ، س، ذ ، ص ٤٦

(٥٣) مازن ، ليلو راضي ، م ، س ، ص ١٠

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

المصادر (References)

اولاً : المصادر :-

١- ابن منظور ، لسان العرب ، ، دار بيروت للطباعة والنشر المجلد الثالث عشر، ١٩٩٢ ، مادة مدن

٢- قاموس أكسفورد قاموس انجليزي عربي ، دار صادر ، بيروت ٢٠٠٤

ثانياً :الكتب :-

١) ادواردز، مايكل ، المجتمع المدني النظرية والممارسة ، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين ، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، طبع بيروت لبنان ، ٢٠١٥

٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات الاجتماعية وتقييمها في بلدان الإسكوا ٢٠١١

٣) اندرسون، جيمس ، صنع السياسات العامة ، ترجمة د. عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، لبنان بيروت

٤) آل غزاي ، ماجد محيي، المشاركة السياسية الاليات والعوامل المؤثرة (دراسة نظرية) دار الرياحين للنشر والتوزيع ، لبنان ،بيروت

٥) بشارة ،عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ط٦ لبنان بيروت ٢٠١٢

٦) الخشت ، محمد عثمان ، المجتمع المدني والدولة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ، ٢٠٠٧

٧) دن، ويليام، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية ١٤٣٧ هـ

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٨) زغل ،عبد القادر ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني دار كنعان للطباعة والنشر ط١ دمشق ١٩٩١

٩) صندوق النقد ٢ المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، بدون طبع وسنة

١٠) عبد الجبار ، فالح ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، الفرات للنشر والتوزيع ط١ بغداد – بيروت ٢٠٠٦

١١) عبد الجبار ، فالح ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، ترجمة هبة قبلان ،طباعة الفرات للنشر والتوزيع ط١ ٢٠٠٦

١٢) عبيدي ، مثنى فائق مرعي ، مقاربات نظرية في السياسات العامة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ٢٠١٩

١٣) علي ،ناصر الشيخ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، مركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات ط ١، ٢٠١٠

١٤) قنديل ، اماني ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مطبعة ،القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨

١٥) الفهداوي ، فهمي خليفة ، السياسة العامة(منظور كلي في البنية والتحليل) دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن ٢٠٠١

١٦) كيشانة، محمد، المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية، مركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الناشر المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية العتبة العباسية المقدسة ،ط ١ ، ٢٠١٧

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

١٧) المشاقبة ، امين ، السياسة العامة اطار نظري تحليلي، ورقة عمل الجامعة الأردنية ، عمان – الأردن ٢٠١٥

١٨) هرنبرغ ،جون ،المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ت علي حاكم صالح وحسن ناظم ، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ لبنان بيروت ٢٠٠٨

ثالثاً : الدوريات :-

١) بوعيسى ، عزة ، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة (ارباب العمل في دول المغاربة انموذجا) مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة مولود معمري ، الجزائر مجلد ١٣، العدد٢ ، ٢٠٢١

٢) حسين ، الكوثر عبد الباري ، اثر الراي العام في السلوك السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين

٣) عثماني ، علي ، المنظمات غير حكومية كفاعل جديد في تحقيق السياسات العامة (حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة نموذجا)مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، المجلد السابع العدد٢ لسنة ٢٠٢٢

٤) مازن ، راضي ليلو ، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق جامعة القادسية ، كلية القانون

٥) النجفي ، مصطفى سالم ، دور الراي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في العراق ، مجلة الرافدين ، المجلد العاشر ، العدد ٣٨ ، ٢٠٠٨

رابعاً : المواقع الالكترونية :-

١- الحديثي ، د. مها عبد اللطيف مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ٢٠٢١،، بحث منشور على الموقع المركز https://www.politics- dz.com/arتاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٤

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.